مدى فعالية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة للحد من الفساد المالي

"دراسة ميدانية علي المصارف التجارية الليبية"

د. حمزة محمد اكريم
باحث بمخبر LARTIGE
عضو هيئة تدريس بجامعة بنغازي – ليبيا
Hamza.ekraim@uob.edu.ly

أ. علاء الدين عبد السلام نجم
باحث بمخبر LARTIGE
طالب دكتوراه في جامعة صفاقس – تونس
alaanajem404@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، وبيان مدى فاعلية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية، ولتحقيق هدف الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها إعتمد الباحثان علي المنهج الوصفي، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي وذلك فيما يتعلق بالإطار النظري لهذه الدراسة، حيث تكون مجتمع وعينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة بالمصارف الليبية، ومدراء إدارات المخاطر والائتمان والمراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين التابعيين كل من إدارة الرقابة على المصارف والنقد وديوان المحاسبة.

وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها: أن لجان المراجعة بالمصارف الليبية لها دور رئيسي في الحد من الفساد المالي في هذه المصارف التجارية الليبية، من خلال أنشطتها والتي لها تأثير مباشر بإجراءات الرقابة والحماية من مخاطر الفساد كنظام الرقابة الداخلية وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية ورقابتها، وبناءَ على النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة فأن من أهم توصياتها تمثلت في: ضرورة إضافة مهمتي الإشراف على التقارير المالية والإشراف على نظام الرقابة الداخلية إلي مهام لجان المراجعة التي أصدرها دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، ضرورة أن تكون إدارة المراجعة الداخلية تابعة مباشرة الى لجان المراجعة لضمان استقلاليتها وحيادها في أداء مهامها، ضرورة أن يكون للجان المراجعة دوراً في التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وآليات الاستغناء عن خدماته، ضرورة أن تمتد صلاحية لجان المرجعة ليكون لها دوراً مهاماً في تحقيق الإشراف على عمل مراجع الحسابات الخارجي، ضرورة أن يتضمن التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل المصارف الليبية في نهاية الفترة المالية تقريراً عن المهام التي أنجزتها لجان المراجعة خلال العام، وأخيرا التأكد على ضرورة وضع معايير واضحة للمؤهلات المطلوبة في أعضاء لجان المراجعة عند اختيارهم والتي تمكنهم من دورهم بفاعلية للحد من ظاهرة الفساد في المصارف.

الكلمات الافتتاحية: لجان المراجعة، الفساد المالي، القطاع المصرفي.

Abstract : The study attempts to determine the role of auditing committees in limiting the financial corruption in Libyan commercial banks. It also aims to demonstrate the extent of the activities efficiency by witch these committees minimize the financial corruption in commercial banks. For the study purpose, the researcher relied on a descriptive method. However, he used deductive-inductive method in terms of the theoretical aspect. The study population consists of board of directors of Libyan commercial banks, managers of credit and risk management, internal and external auditors pertain to banking observation body and accounting department. The following are the main obtained results. Auditing committees in Libyan banks have a major role in limiting financial corruption. Therefore, the researcher renders the following recommendations: supervision task on both financial reports and internal control system must be added to auditing committee tasks issued by governance manual of banking sector. The management of internal auditing should be directly pertained to auditing committees to ensure its independence and neutrality. Auditing committees must have part in assigning external auditor and determining his fees, means, and discharge. The authority of auditing committees must extend to include a basic role in realizing control over external auditor's work. The final report of financial statements released by Libyan banks in the end of fiscal year must contain a report about the tasks achieved by auditing committees over the year. Finally, clear criteria of required competence of auditing committees' members must be set firmly to minimize corruption in these banks.

Opening Wards: Auditing committees, Financial corruption. Banking sector.

المقدمة:

ظاهرة الفساد المالي إحدى الظواهر العالمية ذات الانتشار الواسع، فلا يكاد يخلو مجتمع من هذه الظاهرة السلبية التي تسبب في هدر الأموال وتهديد خطط التنمية والأعمار في أغلب الدول، إضافة إلى ذلك تسبب في اضطرابات سياسية واجتماعية قد يصعب معالجتها مع مرور الوقت، ونتيجة لذلك كان من الضروري وضع ضوابط واليات تعمل على تجفيف منابع الفساد وتشخيص مسبباته ومحالة علاجه بشكل جذري.

كما تعتبر حوكمة الشركات ذات أهمية لما تعلبه من دور مهم في مراقبة الإدارة والإشراف على عملياتها، وتعتبر أيضا حلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الخارجي والداخلي، حيث تكمن أهمية حوكمة الشـــركات في التحقق من كفاية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية. وأحدثت الحوكمة تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال بشـــكل عام، ومهنة المحاســـبة بشـــكل خاص، وزاد الاهتمام بدور لجان المراجعة بصفتها أداة من أدوات الحوكمة، باعتبار أنها تلعب دورا هاماً في فحص التقارير المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ظهرت لجان المراجعة كأحدي الوسـائل المقترحة لإحكام الرقابة على الإدارة التنفيذية ومسـاعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسـؤولياتهم كوكلاء عن المســاهمين، بالإضــافة إلى العمل على الحفاظ على اسـتقلالية المراجعة وتدعم اسـتقلالية المراجع الخارجي من خلال العمل بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والإشـــراف على الأمور التي قد تُعرض اســـتقلالية المراجع للخطر، مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات التي تتضـــمنها القوائم المالية، إضـــافة إلى ذلك يؤدي، إتباع آليات الحوكمة الســـليمة إلى مواجهة ظاهرة الفســـاد المالي، وتشجيع الشفافية في الشركات والمصارف لإصلاح وتعظيم قيمة المؤسسات وتدعم تنافسها في الأسواق، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية قد يترتب عليها انهيارات وأزمات مالية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر ظاهرة الفساد في جميع القطاعات بشكل عام، وفى القطاع المصـرفي بشكل خاص من أشد وأخطر العقبات التي لها أثار سلبية على مجمل الأوضـاع الاقتصـادية، ويخلق أبعاد لا يُستهان بها، حيث يُضعف حوافز الاستثمار بالنسبة لمشاريع المحلية والأجنبية، ويُضعف أيضا من شرعية ومقومات الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (محمد،2011).

فإن هذه الظاهرة لا تقتصـر على بلدان العالم المتقدمة فحسـب، بل تتعداها إلى بلدان العالم النامي، ولكن بنسـب متفاوتة، حيث احتلت الدول النامية مراكز متقدمة كأكثر الدول فسـاداً في العالم، وباعتبار أن ليبيا تعد من الدول النامية ظهرت تقارير ديوان المحاسـبة من سـنة (2015) حتى سنة (2020)، اعتبارها الجهات الرقابية في الدولة فقد أظهرت العديد من المؤشرات التي تشير إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي في العديد من المصارف التجارية الليبية من خلال التجاوزات والمخالفات المرتكبة، والتي كانت إحدى أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية و المالية بالدولة الليبية: وفقاً لهذه المؤشرات تتركز عناصـر الفساد المالي بالقطاع المصـرفي في التلاعب في الاعتمادات المسـتندية المقدمة برسـم التحصـيل، والتلاعب بالمقاصة من خلال تدوير الصكوك علي عدد من الحسابات، والتلاعب بالصكوك المصدقة واستعمالها في غير أغراضها، والتلاعب بالمنظومات المصرفية وأخيرا تفشي ظاهرة تهريب الأموال وغسلها.

كما أشارت العديد من المنظمات الدولية في تقاريرها ومن ضمنها منظمة الشفافية، أن ليبيا تحتل مراتب متقدمة من حيث الفساد (تقارير منظمة الشـفافية، 2014–2019)، كما أشـارت دراسـة الفطيسـي، بأن ظاهرة الفسـاد الإداري والمالي قد زادت في القطاع العام في ليبيا سـنة 2008 حتى سنة 2012 (الفطيسي، 2014).

وبالرغم من أن دراســـة (عبد الوكيل، 2014) أشـــارت إلى التزام المصـــارف التجارية الليبية بتطبيق مفهوم مبادئ وآليات الحوكمة، إلا أن المؤشرات في تقارير ديوان المحاسبة والتقارير الأسبوعية للمعهد شمال لدراسات الحوكمة في ليبيا، تشير إلي تفشي ظاهرة الفساد في قطاع المصرفي، وبالتالي فإن إشكالية الدراسة تتمحور في الإجابة على السؤال التالي:

"ما مدى فعالية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بها لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية للحد من الفساد المالي؟"

هدف الدراسة:

هدف هذه الدراسة هو التعرف على فعالية لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي في المصارف الليبية، حيث تكمن هذه الفعالية للجان المراجعة في معرفة وتحليل المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة وذلك من أجل تشخيص وإبراز مواطن الضعف في نظم الرقابة ومعالجة هذه المشكلة.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من جانبين: **الأهمية الأولي** تتمثل بخطورة الفساد المالي الذي انتشر في مؤسسات الدولة ومنها المصارف التجارية وما يسببه من أثار كبيرة على الاقتصاد الوطني، ومن ثم على المجتمع بأسره وكيفية الحد من هذا الفساد عن طريق لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة.

أما **الأهمية الثانية** هو تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة كون أسسها ومبادئها والياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي والمستوى المحلي، وأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة وحماية حقوق الدولة وحقوق أصحاب المصالح فيها، والحد من مشكلة الفساد المالي مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء هذه الشركات وتعظيم قيمتها، وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين.

منهجية الدراسة:

هذه الدراسة تعتبر دراسة وصفية تحليلية، تهدف إلى توفير الحقائق عن المشكلة وموضوع الدراسة وتفسيرها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم أتباع المدخل الاستنباطي الاستقرائي "المنهج العلمي" وفقاً لمراجعة الأدب المحاسبي فيما يتعلق بموضوع وظاهرة الدراسة لبناء الإطار النظري للدراسة واستخلاص أسئلة الدراسة ومتغيراتها، ومن ثم يتم جمع البيانات اللازمة من الواقع العملي لاختبار هذه الفرضيات والتوصل إلى نتائج عملية.

الدراسات السابقة ونموذج الدراسة:

يعتبر الغش والاختلاس من أهم عناصر الفساد المالي، اكتشاف الغش يمثل تحدياً كبيراً للمحاسبين حيث يملك المفسدين تقنيات محكمة تتطور من حين إلى أخر، ومن أجل مكافحة الفساد فانه يلزم تبني استراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل من خلال المحاسبة والمساءلة والنزاهة والشفافية، وتتطلب هذه الاستراتيجية استخدام آليات الحوكمة الملائمة ذات الصلة، وتعتبر لجان المراجعة من أهم وأكثر هذه الآليات صلة بالحد من الفساد. حيث ويركز الباحثان في هذه الدراسة على لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة، والممارسات والمسؤوليات الموكلة لها في أداء عملها، وباستقراء الدراسات التي نوردها علي النحو التالي:

- **دراسة (البارونى، 2021):** هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور وأهمية لجان المراجعة في دعم نظم الرقابة الداخلية في البيئة الكويتية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها أن لجان المراجعة تساهم في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية، وتقوم بالتأكد من مدى ملائمة وفعالية وكفاية نظم الرقابة الداخلية. وأبرزت الدراسة الأهمية لها والخاصة بالتشاور مع المراجع الخارجي ومدير المراجعة الداخلية للحصول على رأيهما بخصوص كفاية نظام الرقابة الداخلية. ومن أهم توصياتها دعم تطبيق السليم للحوكمة في المؤسسات الاقتصادية لما لها من دعم في تحقيق أهدافها وحماية حقوق المساهمين.
- **دراسة (الهاني، 2019):** هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور وأهمية آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف الأردنية، واعتمدت على المنهج الاستقرائي لتحقيق أهداف الدراسة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج ومن أهمها أن أهم آليات الحوكمة تتمثل في آلية مجلس الإدارة وآلية لجنة المراجعة وذلك لما لهم دور تقييم أداء الإدارة التنفيذية والرقابة عليها وأبرزت الدراسة الأهمية لها والخاصة بتعيين المراجع الخارجي لمساهمته في تقييم وابداء راي فني حول نظم الرقابة الداخلة وعدالة القوائم والتقارير المالية. ومن أهم توصياتها دعم أهم آليات الحوكمة في المصارف الأردنية والمتمثلة إدارة المراجعة الداخلية ولجان المراجعة للقيام بأعمالهم بشكل أمثل.

- **دراسة(Abdullah,2018)**: هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية و حوكمة الشركات من خلال ربط جودة المراجعة الداخلية بعدد وطبيعة التوصيات التي قدمته فرق المراجعة الداخلية لتحسين أبعاد حوكمة الشركات على النحو المحدد في إطار إدارة الشركات في البنك الدولي، وقد تم جمع البيانات عن طريق الاستبيانات المرسلة إلي المدققين الداخليين الرئيسيين للشركات المدرجة العام الماليزية، وتشير النتائج الى أن الأداء العالي في المراجعة الداخلية يرتب بمزيد من التوصيات لتحسين أبعاد حوكمة الشركات وتشير أيضا النتائج الى أن المراجعة الخاصة التي تقو بها لجان المراجعة حول أنشطة التدقيق الداخلي تؤثر على جودة التدقيق أو الأداء الشامل للتدقيق الداخلي.
- **دراسة (AZZa & Atobeglly,2016)**: هدفت هذه الدراسة الى التوضيح اثر تطبيق مجموعة من المتغيرات المستقلة في توفير ونقل المعلومات التي تؤثر على آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على جميع الأطراف المعنية (المدقق الخارجي موضوع الدراسة) كمتغير تابع .لتحقيق هدف الدراسة وضع الباحثون استبيانا وتم أستخدم وإدخاله في برنامج spss، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين تطبيق آليات الحوكمة وجود أداء المدقق الخارجي، وأصت الدارسة بضرورة قيام الشركات في الوحدات الاقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات، مع محاول تطوير دليل خاص يتماشى مع ظروف البيئة الاقتصادية السعودية .
- **دراسة (الجازوي والبرعصي، 2017)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف الليبية في تشخيص حالات الفساد المالي، وتم استخدام الاستبيان كأداة لتجمع البيانات، وتحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف التجارية الليبية تساعد في اكتشاف حالات سرقة واختلاس الأموال النقدية التي تحدث في المصارف التجارية.

من خلال ما تناولتهُ الدراسات السابقة يلاحظ اهتمامها بدور لجان المراجعة وأنه توجد علاقة ما بين آليات الحوكمة والأداء المالي في الشركات والمصارف، وتوجد أيضا علاقة بين الحوكمة والمحاسبة الإبداعية والإفصاح وجودة التقارير المالية، إلا أن الدراسات السابقة لم تتناول دور لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي، بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة قدُ أجريت في مصارف وشركات أجنبية ولم تتناول البيئة الليبية، وبالتالي تتميز هذه الدراسة عن غيرها بأنها توضح دور لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي في المصارف الليبية.

- **نموذج الدراسة**: يعتمد نموذج الدراسة في إعداده، على الإطار النظري والدراسات السابقة وتحليلها، ومن خلال الإطار النظري قدم الباحثان كافة المعلومات التي ترتبط وتتعلق بالدراسة والمساهمة في تحقيق أهدافها. وكما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

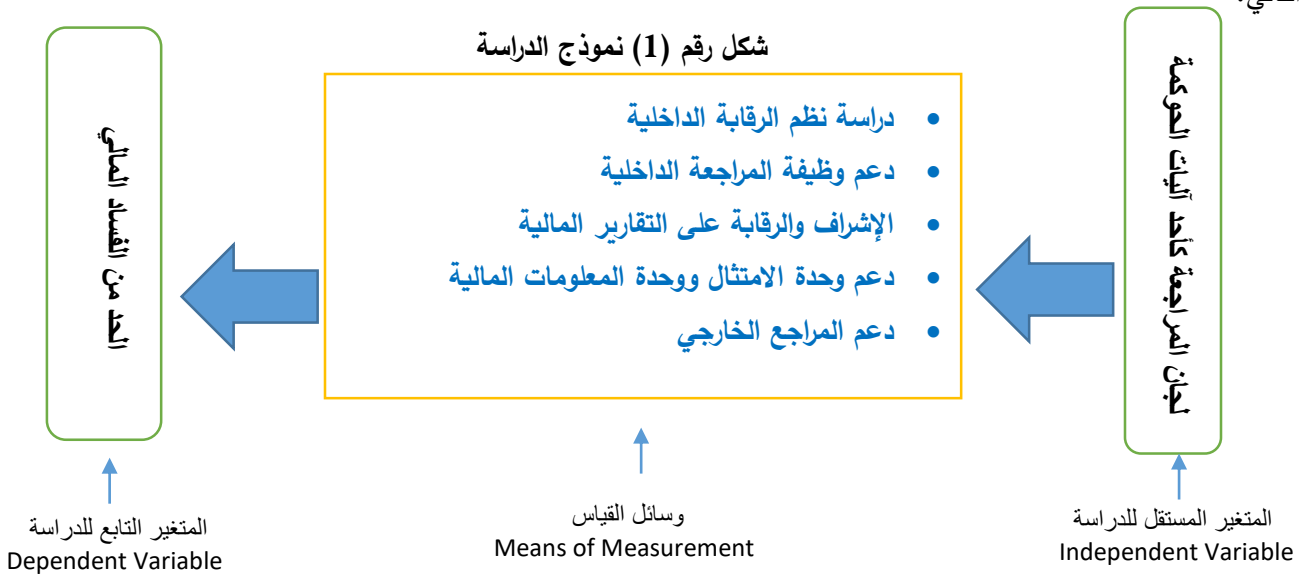

وبعد مراجعة الدراسات السابقة وتكوين نموذج الدراسة تناول الباحثان الإطار النظري من خلال محورين التاليين:

- الفساد المالي المفهوم والأسباب.
- لجان المراجعة وأهميتها الرقابية.

أولا: مفهوم الفساد المفهوم والأسباب: أصبحت مشكلة الفساد في العديد من الدول تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية في تلك الدول، خاصة بعد أن انتشرت في أغلب المؤسسات العامة والخاصة، حيثُ تؤدي إلى هدر الأموال والثروات والطاقات والوقت، وبالتالي أصبحت ظاهرة الفساد تشكل منظومة تخريب وإفساد وتأخر أو توقف عملية التنمية الاقتصادية ليس على المستوى المالي والاقتصادي فحسب، بل حتى في الجوانب السياسية والاجتماعية، وسوف نستعرض بعض مفهوم الفساد اللغوي والاصطلاحي في الجزء التالي (محمد،2015).

يعرف الفساد لغوياً بأنه " بعني التلف والعطب والاضطراب، فهو يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال، ونقيضه الصلاح". (الخزرجي ،121،2011)، ويعرف اصطلاحا بمعنى الكسر أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو إدارياَ، والفساد اصطلاح له معاني عديدة وفي أوسع الصور، يمكن القول بأن الفساد يتمثل في سوء استخدام المنصب لغايات شخصية، ويشمل ذلك الرشوة الابتزاز وفي هذه الحالة يدخل في العملية طرفان أو أكثر، قد يكون فردا في حالة الأعمال المحظورة التي يستطيع المسئول الرسمي القيام بها مفردة، ومن بينهما الاحتيال، والاختلاس، والمحسوبية، واستغلال النفوذ (الخزرجي،121،2011).

يعتبر الفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته حيث لا يوجد تعريف موحد وشامل للفساد يغطي كافة أبعاده ويحظى بموافقة جميع الكتّاب الباحثين والجهات والمنظمات الدولية ذات العلاقة (البشير، 2013). وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه " كل عملية تتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعة ". (منظمة الشفافية الدولية،2017).

وقد عرف البنك الدولي الفساد على أنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقق إرباح خارج إطار القوانين، كما للفساد أن يحدث عند طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة " (سائح، 2021: 14).

ويتبنى الباحثان هذا التعريف الذي صدر من الأمم المتحدة "البنك الدولي" لما له من أرتبط كبيراً بمشكلة البحث وأسئلته، والذي تم تعريفه بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقق مكسب خاص، ويشمل القطاع العام والقطاع الخاص، وينتشر ويتدرج من الرشوة إلى عمليات استغلال النفوذ، والتبييض، وأنشطة الجريمة المنظمة وغيرها (خليل ،91،2009).

يعد الفساد ظاهرة حركية ومتنوعة ومتعددة الأطراف والعوامل ولها أشكال وأنماط عديدة، وتتفاوت أنواع الفساد وأنماطه بتفاوت حجمه وطبيعة السلطة المرتبطة به، وفيما يلي أنواع الفساد وهي:

- **الفساد المالي:** يعرف على أنه مخالفة القانون بانتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، في الوقت نفسه هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة أو إنفاقها في طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة، وبأنه يتعلق بالمظاهر والانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة ومؤسساتها، مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية، (دراوسي، الهادي 2012) وهذا النوع من الفساد الذي تكمن فيه مشكلة الدراسة.
- **الفساد الإداري:** يتعلق بالانحرافات الوظيفية لموظفي القطاع العام والخاص على حد سواء من خلال مخالفتهم للتشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، وهو ما يشير لاستغلال موظفي الدولة لمراكزهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة، (محمد،2007).

- **الفســـاد الاقتصـــادي:** يتعلـق بالممارسـات المنحرفـة والاسـتغلالية للاحتكـارات الاقتصـادية فـي قطاعـات خاصـة علـى حسـاب مصـلحة المجتمـع، بمـا لا يتناسـب مـع القيمـة المضـافة التـي تسـهم بهـا، كمـا يوجـد الفسـاد أيضـا ضـمن الفسـاد فـي المعـاملات الاقتصـادية (البيـع والشـراء والمبادلـة فـي الأسـواق) حيـث يسـود الغـش كالتلاعـب وعـدم الوفـاء بـالعهود والإخـلال بالاتفاقيـات والعقود (قاسم، عبد الكريم ،123،2014).
- **الفســـاد السياســـي:** يـرتبط بـالاختلال والانحـراف فـي توزيـع السـلطة والمسـاءلة المتعلقـة بنظـام الحكـم، والمؤسسـات السياسـية وتـداول السـلطة، والمسـاءلة التـي تخضـع لهـا نظـام الحكـم أمـام المـوطنين وحريـة المشـاركة والتعبيـر، ويترتـب علـى احـتلال منظومـة السـلطة والمسـاءلة السياسـية إمكانيـة تحقيـق النخـب السياسـية منـافع شخصـية بعيـدة عـن المسـاءلة العامـة (قاسـم، عبـد الكريم ،123،2014).

للفسـاد صـور وأشـكال متعـددة تمـارس فـي مختلـف نـواحي الحيـاة العمليـة، وهـي ذات تـأثيرات مختلفـة، بعضـها خطيـر ومـدمر وأخـرى أقـل خطـوة، كمـا أن مظـاهر الفسـاد تتنـوع بتنـوع الأطـراف المتورطـة فيـه، ومـن أبـرز مظـاهر الفسـاد المنتشـرة فـي الـدول العربيـة، ومنهـا ليبيا، ما يلي (الضمور ،2014، شريف ،2012، نصوري ،2014،300).

- الرشوة: تعني حصول الشخص على منفعة مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
- المحسوبية: تعني تمرير ما تريده المجموعات (الأحزاب)، التي تتمتع بالأغلبية دون استحقاقهم لها أصلا.
- المحابـاة: ومعناهـا تفضـيل جهـة علـى أخـرى بغيـر وجـه حـق كمـا يحـدث فـي مـنح المقـاولات وفـي مجـال إعطـاء الصـفقات وعقـود الاستئجار والاستثمار لجهات معينة دون غيرها.
- الابتـزاز والتزويـر: ويتمثـل فـي اسـتغلال الشـخص للمركـز الـذي يشـغله فـي الحصـول علـى الأمـوال بتبريـرات قانونيـة أو إداريـة أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة، أو تزوير بعض الشهادات والوثائق.
- تهريـب الأمـوال: يعنـي الاسـتيلاء علـى الأمـوال بطريقـة غيـر مشـروعة مـن قبـل بعـض المسـئولين الكبـار وذلـك مـن خـلال اسـتخدام نفوذه.
- نهـب المـال العـام: يعنـي اسـتغلال الموقـع الـوظيفي والصـلاحيات الممنوحـة للشـخص للتصـرف بـأموال الدولـة بشـكل سـري مـن غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء.
- تبـيض الأمـوال: يعنـي أن المسـئول عنـدما يسـتولي علـى المـال العـام يحـاول إدخالهـا إلـى المجـرى المـالي الاقتصـادي بهـدف إعطائهـا الصـفة الشـرعية، وتصـبح كأنهـا أمـوال مكتسـبة بطريقـة مشـروعة، ويـتم مـن خـلال اسـتخدام عمليـة التحويـل عـن طريـق المصارف.

كمـا يعتبـر المـال العـام المـورد الأساسـي لتحقيـق الاسـتقرار وبنـاء وتنميـة أي دولـة لـذلك يجـب علـى كافـة الـدول بـذل العنايـة القصـوى لحمايـة وصـيانة ورقابـة هـذا المـورد، وحتـى تـتمكن الدولـة مـن مراقبـة أموالهـا والعمـل علـى صـيانتها مـن الهـدر والإفـراط والاخـتلاس والتخريب، وفي سبيل ذلك أنشأت أجهزة رقابية وأصدرت قوانين وتشريعات منظمة لعمل هذه الأجهزة (الفاخري،2013).

وفـي ليبيـا صُـدرت القـوانين لإنشـاء العديـد مـن الأجهـزة الرقابيـة وهـي "ديـوان المحاسـبة– جهـاز الرقابـة الإداريـة–هيئـة مكافحـة الفسـاد" التـي تهـدف إلـى الرقابـة علـى المـال العـام مـن خـلال الرقابـة علـى أعمـال الشـركات المملوكـة للدولـة والمؤسسـات الحكوميـة حيـث أنشـئ ديـوان المحاسـبة وفقـا لإحكـام القـانون رقـم (21) لسـنة 1955 والجهـاز المركـزي للرقابـة الإداريـة وفقـا للمرسـوم الملكـي لسـنة 1963 تبعتهـا العديـد مـن القـوانين التنظيميـة التـي تهـدف جميعهـا إلـى الرقابـة علـى المـال العـام ومكافحـة الفسـاد المـالي والإداري. كمـا صـدر قانون تأكيد لإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم (11) لسنة 2014.

وفـي السـياق بينـت التقـارير الصـادرة مـن ديـوان المحاسـبة خـلال السـنوات مـن 2012 حتـى 2017، بعـد تغييـر النظـام السياسـي للدولـة الليبيـة تنـامي ظـاهرة الفسـاد المـالي فـي المؤسسـات والمصـارف الليبيـة، حيـث أن الفسـاد يسـاهم فـي خلـق الانقسـام السياسـي

والفراغ الأمني للدولة، مما أنعكس على عدم قدرة الأجهزة الرقابية على اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة لمحاسبة و معاقبة مسببي ومرتكبي الفساد المالي، وضعف دور نظم الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية والتي تعتبر المراجعة الداخلية الخارجية إحدى أهم أدواتها، " تقارير ديوان المحاسبة، 2015–2020) .

إضافة إلى ذلك، فقد أكدت نتائج دراسة الفطيسي (2014) تزايد معدل الفساد في ليبيا من سنة 2008حتى سنة2012، بسبب العدد الكبير من القضايا التي تناولها تقرير2012 التي تتعلق بموضوعات مثل التزوير واستخدم مستندات مزورة ووهمية وصرف المال العام في غير الإغراض المخصصة له أو المبالغة في صرفه، ويوضح لنا الجدول رقم (1) أنواع الفساد في المصارف التجارية الليبية من2015 الي 2020.

جدول (1) أنواع الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية من فترة 2015 – 2020

المصرف	نوع الفساد	السنة					
		2015	2016	2017	2018	2019	2020
التجارة والتنمية	التلاعب بالأعتمادات المستندية		✓		✓	✓	✓
	التلاعب بالصكوك المصدقة			✓	✓	✓	
	التلاعب بالمقاصة			✓	✓	✓	✓
	التلاعب بالمنظومات المصرفية		✓		✓	✓	
التجاري الوطني	التلاعب بالأعتمادات المستندية		✓				✓
	التلاعب بالصكوك المصدقة	✓			✓	✓	✓
	التلاعب بالمقاصة			✓	✓	✓	✓
	التلاعب بالمنظومات المصرفية		✓	✓	✓	✓	
الجمهورية	التلاعب بالأعتمادات المستندية	✓	✓	✓	✓	✓	
	التلاعب بالصكوك المصدقة			✓	✓	✓	✓
	التلاعب بالمقاصة			✓	✓		✓
	التلاعب بالمنظومات المصرفية			✓		✓	
الوحدة	التلاعب بالأعتمادات المستندية	✓		✓	✓	✓	
	التلاعب بالصكوك المصدقة		✓		✓	✓	✓
	التلاعب بالمقاصة				✓	✓	
	التلاعب بالمنظومات المصرفية				✓		✓

المصدر: تقارير ديوان المحاسبة فرع طرابلس؛ (2015–2020)، تقارير ديوان المحاسبة فرع بنغازي (2018).

وفي هذا السياق أشارت تقارير منظمة الشفافية الى تدهور وضع ليبيا في سلم مكافحة الفساد، حيث أشار إلى أن ليبيا تعتبر واحدة من أكثر البلدان فساداً في العالم، حيث جاءت في المرتبة 172 من أصل 177 بلداً حسب مؤشرات مدركات الفساد في العام 2019، (منظمة الشفافية،2019)،

ثانيا: لجان المراجعة وأهميتها الرقابية: يعتبر مفهوم لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول والهيئات والمنظمات المهنية، وخاصة بعد سلسلة الإخفاقات والاضطرابات المالية في كبرى الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي تقوم به لجان المراجعة (سامي،2009).

توجد العديد من التعريفات للجنة المراجعة، فقد عرف مصرف بريطانيا (1987) "لجان المراجعة بأنها تابعه من مجلس أدارة الشركة تكون مسئولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا تكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها" (قطيشات، 30:2010).

وعرفها (حماد،102،2007) بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من أعضاء مجلس أدارة الشركة، وتكون مسئولة عن المحافظة على استقلالية المراجع الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاث إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة من أعضاء مجلس الادارة غير المدرين.

أما قانون(Sarbanes–Oxley Act ,2002) ، فقد عرف لجنة المراجعة بأنها "جماعة يتم تكوينهم من بين أعضاء مجلس الإدارة تهدف إلى تحقيق الرقابة على التقارير المالية ومراجعة القوائم.

يصعب تتبع نشأة لجان المراجعة من الناحية التاريخية، إلا إن بعض الشركات الأمريكية كان لديها لجان المراجعة في مجالس إداراتها منذ مطلع القرن التاسع عشر، وعليه يمكن القول أن البداية الحقيقية لفكرة لجان المراجعة ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك في سنة (1938) بعد قضية شركتي(McKesson & Robbins) مُنذ ذلك التاريخ تطورت لجان المراجعة، وبدأت فكرة تكوين لجان المراجعة تلاقى رواجاً في كندا في نهاية الستينيات من القرن الماضي وذلك بعد انهيار شركة (Acceptance Atlantic) عام 1965، التي السبب في صدور أول التزام قانوني بشأن لجان المراجعة في كندا سنة (1970) حيث نصت المادة (182) من قانون الشركات الكندي "أنه على الشركات المساهمة العامة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء.

"وفي عام 1975 أضيف القانون أيضا" على أنه من واجبات لجان المراجعة هو المصادقة على القوائم المالية قبل إرسالها لمجلس الإدارة (الفرح ،35،2001). ويمكن القول إن أسباب ودوافع إنشاء لجان المراجعة في المملكة المتحدة لا تختلف كثيرا عن الولايات المتحدة، وتعود هنا نشأة لجان المراجعة في المملكة المتحدة إلى أوائل سبعينيات من القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة لتزايد حالات الغش والفساد المالي والإداري، وما يترتب عليه من فشل وإفلاس العديد من الشركات (الرحيلي ،2008).

في حين كانت لشركة السكك الحديدية البريطانية (Gnomon Railway Wenterh Great) لجنة مراجعة تابعه لها، وفي عام التي أصدرت تقاريرها في سنة 1972، والذي أوضح المهام الموكلة إليها وأقرت اللجنة بان المراجع الخارجي قد اقر بعمله على نحو جيد، وفي سنة 1980 عندما دارت اجتماعات حول واجبات المديرين غير التنفيذيين ودور حوكمة الشركات.

وفي المملكة العربية السعودية صدر القرار الوزاري رقم (903)، عن وزارة التجارة والصناعة والخاصة بتشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة بالقواعد المحاسبية في الشركات المساهمة بالمملكة، والذي نص في مادته الأولى على أن يتم اختيار أعضاء اللجان بقرار من الجمعية العمومية (ألشمري،2010)، وتعتبر نشأة لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية مختلفة عن نشأتها في البلدان الأخرى، ويرجع السبب في التطورات في الأنشطة الاقتصادية والتجارية العالمية وزيادة دور الشركات المساهمة في الاقتصاد السعودي لمواجهة أي ضعف في النظام الرقابي (السقا وأبو الخير،2002).

أدى انتعاش سوق الأوراق المالية في مصر إلى زيادة اهتمام أصحاب المصالح بطبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية، مما أدى إلى اهتمام الدولة بتطوير وتدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة ،حيث شمل هدا التطور العديد من المجالات مثل إصدار معايير المحاسبة والمراجعة المصرية، وتحفيز الشركات لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتي تتطلب إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات المصرية باعتبارها أداء هامة من أدوات حوكمة الشركات (لبيب 2012)، وفي يونيو سنة 2002، ألزم قرار الهيئة العامة كل شركة مساهمة مقيدة في بورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة مراجعة، وذلك للتأكد من مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات.

وأخيراً كانت بدايات نشأة لجان المراجعة في ليبيا متأخراً بعض الشيء مقارنة ببعض الدول، ففي سبتمبر (2010) أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل الحوكمة في القطاع المصرفي والذي يعتبر نقلة هامة في مجال الرقابة على المصارف في ليبيا، حيث إلزام الدليل المصارف العاملة في ليبيا بتشكيل لجنة مراجعة بحيث تتألف من أربعة أعضاء على الأقل، اثنين منهم أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة المصرف غير التنفيذيين، وأن يكون من ضمن أعضائها على الأقل عضواً خبيراً في الشؤون المالية والمحاسبية (دليل الحوكمة ،2010).

ساعدت العديد من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة وأهم هذه العوامل كما بينها (على، شحاته،2007) و(لبيب، 2012) هي:

- زيادة الضغوط من قبل مستخدمي القوائم المالية على الشركات والمصارف لإظهار نتيجة أعمالهم ومركزها المالي بصورة حقيقية.
- تزايد حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية.
- حاجة أصحاب المصالح في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.
- تزايد حالات الفشل المالي في العديد من المصارف والشركات.
- التناقض الموجود بين مراجع الحسابات الخارجي وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المراجع الخارجي لإبداء رأي الفني المحايد، ومن ثم فان وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلالية مراجع الحسابات.
- زيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم علميات الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
- زيادة الضغوط من قبل مستخدمي القوائم المالية على الشركات والمصارف لإظهار نتيجة أعمالهم ومركزها المالي بصورة حقيقية.

ومن العوامل التي ساهمت أيضا في تشكيل لجان المراجعة حسب (سليمان، 2009)، مواعيد تقديم التقارير المالية والتي تتطلب بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير المالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيرا من الوقت والجهد وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هده العملية أمرا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

لعل الحافز لإنشاء لجان المراجعة يكمن المنافع المتوقعة منها والتي يمكن تقديمها إلى جميع الأطراف مثل مجلس إدارة الشركة، والمراجع الخارجي، والداخلي والمساهمين، وأصحاب المصالح (الصبان، سليمان، 2005).

وتهدف لجنة المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بنيه وبين كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، ويمكن تلخيص أهم أهداف لجان المراجعة في الأهداف التالية: (قطيشات، 2010).

- الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركات أو المؤسسات.
- ضمان استقلالية كل من المراجع الداخلي والخارجي وفاعليتهما.
- التوصية إلى الجمعية العمومية بتعين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه
- تنسيق المسؤوليات والمهام المرتبة على كل من مجلس الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي والإدارة التنفيذية دون تداخل في الصلاحيات والسلطات.
- الوصول إلى بيانات مالية تتسم بالنزاهة والشفافية من أجل كسب ثقة الجهات المستفيدة من تلك البيانات.

- حماية العاملين والمساهمين من خلال الإشراف على السياسات المتبعة في الشركة ومدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين والتشريعات المنصوص عليها من قبل الجهات المختصة.

وعلى الصعيد المحلي بين دليل الحوكمة للقطاع المصرفي في ليبيا (27:2010) أهداف لجنة المراجعة في "الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية والافصاحات والإيضاحات المتممة لها بالإضافة إلى التأكد من كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات المتخذة في حالات الاختلاس والنصب التزوير التي قد يتعرض لها المصرف، وبذلك تكون لجنة المراجعة مسئولة عن الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والأشراف على العلاقة مع المراجع الخارجي.

إن نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسؤولياتها ومهامها يتطلب توفير مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع لأعضائها بالاستقلالية التامة عن الإدارة، وأن يكونوا على قدر من التأهل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام اللجنة، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة، هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلي زيادة فاعلية دور لجنة المراجعة، وتعظيم المنفعة المتوقعة منها(مبارز،2005).

حيث يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة التنفيذية من أهم المعايير التي ترتكز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة فمن الضروري أن تكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وضمنياً عن إدارة الشركة بحيث يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشر بين اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين (المنيف والحميد،1998).

وقد أشارت دراسة (Tafara, 2006) إلى الاختلاف حول مدى استقلالية أعضاء لجنة المراجعة باختلاف الدول ،حيث ألزمت بعض الدول بضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة مستقلين مثل (استراليا، كندا، المملكة المتحدة)، بينما فضلت دول أخرى أن يكون غالبية الأعضاء مستقلين مثل (الصين، فرنسا)، واكتفت ألمانيا بان يكون رئيس لجنة المراجعة هو الوحيد المستقل.

وقد ألزم دليل الحوكمة للقطاع المصرفي في ليبيا (2010)، المصارف بضرورة أن يكون أغلب أعضاء لجنة المراجعة (أو عضوان منهم على الأقل) من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

وتعتبر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة من العناصر المؤثرة بصورة كبيرة على فاعلية لجان المراجعة، وذلك لأنها تؤدي إلى حماية عوائد المساهمين، و إضفاء الثقة على جودة التقارير المالية، وجودة عمليات الرقابة الداخلية، ونظراً لأهمية الخبرة المالية والمحاسبة لأعضاء اللجنة هذا العنصر فقد قامت العديد من الدراسات بتعريف المقصود بالخبرة المحاسبية وفقاً لقانون (Sox2002)، تم تعريف الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ضمن المادة رقم(407)، من القانون على أنها " الفهم للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام لإعداد ومراجعة القوائم المالية ".

كما اهتمت العديد من القوانين والإرشادات بإصدار توصيات خاصة بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء لجنة المراجعة، وقد أسفرت هذه التوصيات بأن يكون حجم لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمس أعضاء وذلك حسب حجم الشركة (عطيوة ،2013). أما دليل الحوكمة للقطاع المصرف في ليبيا (2010)، فقد حدد حجم لجنة المراجعة بأربعة أعضاء على الأقل دون تحديد العدد الأقصى لحجم هذه اللجنة.

وكذلك فأن عدد المرات التي يجتمع فيها لجنة المراجعة مقياساً للحكم على مقدرة اللجنة في الوفاء بمسؤولياتها والقيام بدورها وفق ما هو مطلوب منها، ويتوقف عدد مرات الاجتماع على حجم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق اللجنة والظروف التي تعيشها الشركة، (سليمان ،2009)، وبالنسبة لتحديد العدد المناسبة للمرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال السنة، أوصى لجنة (Report Smith ‘2016) في بريطانيا بأن العدد المناسب يجب ألا يقل على ثلاث مرات في السنة، في حين أوصى لجنة (Tread way commission’1987) في

الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الاجتماع على الأقل أربعة مرات أساس ربع سنوي (سليمان 2009)، وفي نفس السياق أوصى دليل الحوكمة في القطاع المصرفي في ليبيا (2010)، بضرورة أن تجتمع لجان المراجعة بشكل دوري سنوي بالإضافة إلى الاجتماع بها من قبل المراجع الداخلي والخارجي.

الدراسة الميدانية:

يتناول الباحثان في هذا الجزء تجميع وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، حيث يوضح مجتمع الدراسة وعينة الدارسة وأداة تجميع البيانات، والتحليلات الإحصائية، وصياغة النتائج، والتوصيات.

- **مجتمع وعينة الدراسة:** وقد تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين هما: **المجموعة الأولي:** أصحاب المصلحة الداخليين وهم أعضاء مجلس الإدارة وخاصة من هم أعضاء لجان المراجعة في المصارف والتي تم تشكيلها وفقا للمنشور (2010/13) الخاص بدليل الحوكمة، ومدراء الإدارات وعينة من رؤساء الأقسام المختلفة بالفروع والوكالات المختلفة بالمصارف التجارية الليبية (الجمهورية، الوحدة، التجاري الوطني، الصحاري، التجارة والتنمية، المتوسط، شمال أفريقيا). أما **المجموعة الثانية:** أصحاب المصلحة الخارجيين وهم المراقبين العاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، والمراجعين الخارجيين العاملين بديوان المحاسبة بمدينة بنغازي وقد تم اختيار المجتمع بالكامل كعينة للدراسة.

جدول (2) مجتمع وعينة الدراسة

م	البيان	المجتمع	العينة	الاستمارات المستلمة		الفاقد	
				العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	أصحاب المصلحة الداخليين	100	98	98	%98	2	%2
2	أصحاب المصلحة الخارجيين	34	**30**	29	%83	5	%17
الإجمالي		**134**	**127**	**126**	**%91**	**7**	**%9**

- **أداة جمع البيانات:** تم استخدام الأسئلة المغلقة في استمارة الاستبيان، حيث يتميز هذا النوع من الأسئلة بسهولة الإجابة والتحليل، ولتلافي عيوب الأسئلة المغلقة في حالة عدم وجود الإجابة المناسبة بين مفردات الأسئلة المغلقة، وتم صياغة سؤال مفتوح في نهاية كل مجموعة من الأسئلة المغلقة وذلك للاستفادة من مزايا هذه الأسئلة وتجنب عيوبها. وقد تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة الاستبيان التي تم إعدادها بناء على مشكلة الدراسة ومراجعة أدبياتها وتكوين إطارها النظري وصياغة فرضياتها كأساس نظري ومصدراً لأسئلتها كما يلي:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة عامة عن البيانات الديموغرافية الخاصة بالمشاركين.

الجزء الثاني: ويتضمن الأسئلة الخاصة باختبار دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي بالمصارف التجارية الليبية.

تحليل الثبات: في هذه المرحلة وقبل تحليل البيانات، تم إجراء اختبار للتأكد من ثبات أسئلة استمارة الاستبيان، من خلال اختبار معامل آلفا كرونباخ لمجتمع وعينة الدراسة والتي تمثلت مجموعتين، حيث قام الباحث بتوزيع الاستمارات عليها، وبعد تجميع هذه الاستمارات تم إجراء اختبار آلفا كرونباخ على جميع أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بالجزء الثاني وعددها (42) سؤال، وقد وجد معامل آلفا كرونباخ يساوي 89.3% حيث تدل هذه النسبة على أن للاستبيان لديه درجة ثبات مقبولة إحصائياً تدعو إلى الثقة.

- **تحليل أسئلة الدراسة:** يحتوي هذا الجزء على تحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدارسة الخاص بدور لجان المراجعة كأحدي آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة، للإجابة على الأسئلة التالية:
  - **السؤال الأول: هل تقوم لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالإشراف والرقابة على التقارير المالية؟** هدف هذا التساؤل هو التعرف على دور لجان المالية المراجعة في الإشراف والرقابة على التقارير المالية، وكان نص هذا التساؤل كما يلي: **"هل تقوم لجان المراجعة**

بالإشراف والرقابة على التقارير المالية؟ "ولمعرفة ذلك تضمن الاستبيان عدد (7) أسئلة تتعلق ويوضح الجدول رقم (3) هذه الأسئلة نتائج التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين.

جدول (3) دور لجان المراجعة في الإشراف والرقابة على التقارير المالية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وأي تغيرات فيها ومدى ملاءمتها للأداء وأثرها على المركز المالي	4.31	0.698	%91.3
2	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المصرف يتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية ومناقشة الإدارة عند حدوث أي تغيرات بها.	4.03	0.951	%80.4
3	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية .	3.91	0.882	%74
4	تعمل لجنة المراجعة مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية .	4.07	0.750	%73.4
5	تقوم لجنة المراجعة بتقييم أداء المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية.	3.94	0.857	%73.3
6	تعمل لجنة المراجعة بالتأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها .	4.00	0.826	%72.7
7	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من كفاية الإفصاح في التقارير المالية وعدم وجود أي عمليات غير قانونية.	4.47	0.778	%71.9
المجموع		3.48	0.821	%76.71

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن هناك اتفاقا بين إجابات المشاركين في الدراسة حول دور لجان المراجعة في الأشراف والرقابة على التقارير المالية، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة حول هذا الدور (3.48)، والانحراف المعياري (0.821)، وبلغت نسبة الموافقة (71.4%)، مما يدل على أن المشاركين يوافقون على قيام دور لجان المراجعة بدورها في الأشراف والرقابة على التقارير المالية وذلك من خلال مراجعتها للسياسات والتقديرات المحاسبة ومدى ملاءمتها للواقع مواكبتها للتطورات العالمية بالخصوص. هذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما أكدت عليه دراسة عبدالصالح (2010) بأن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية تقوم بدورها في بالإشراف على إعداد التقارير المالية وذلك من خلال فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والمتبعة عند أعداد القوائم المالية للمصرف.

- **السؤال الثاني: هل تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية بدورها في دعم وظيفة المراجعة الداخلية:** هدف هذا التساؤل هو التعرف على دور لجان المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية وكان نص إذا التساؤل كما يلي: "هل تقوم لجان المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية "وتم تخصيص المجموعة الثانية من الجزء الثاني من الاستبيان لمعرفة دور لجان المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية، واحتوت هذه المجموعة على (10) أسئلة، والجدول رقم (4) يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4) دور لجان المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من عدم وجود أي قيود على موظفي المراجعة الداخلية عند تنفيذهم للمهام الموكلة إليهم.	4.09	0.807	%79.6
2	تقوم لجنة المراجعة بتقييم مؤهلات وكفاءة أداء موظفي المراجعة الداخلية .	3.99	0.877	%77.9
3	تعتبر لجنة المراجع حلقة الوصل بين الإدارة العليا والمراجع الداخلي	3.97	0.845	%77.2
4	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة مدى كفاية الإجراءات بوظيفة المراجعة الداخلية .	4.00	0.836	%74.8
5	تقوم لجنة المراجعة بتقديم التوصية بتعين مدير المراجعة الداخلية وتحديد أتعابه وكذلك تقديم التوصية بالعزلة.	3.91	0.987	%72.4
6	تقوم لجنة المراجعة بالموافقة على استراتيجية المراجعة الداخلية وخطتها السنوية للمراجعة.	3.84	1.019	%71.7
7	تتابع لجنة المراجعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي	3.83	1.016	%70.9
8	تقوم لجنة المراجعة بدعم استقلالية موظفي المراجعة الداخلية .	3.76	1.144	%69.2
9	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد بالإشراف والمتابعة على أعمال المراجعة الداخلية وإنها تعمل وفق المعايير المهنية.	3.80	1.057	%68.5
10	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المرجع الخارجي والمراجعين الداخليين .	3.81	0.924	%67.7
المجموع		3.90	0.951	%72.99

ومن التحليل السابق يمكن القول بأن هناك اتفاقا بين إجابات المشاركين الدراسة على الأسئلة الخاصة بدعم وظيفة المراجعة الداخلية، حيث بلغ المتوسط العام لإجابات المشاركين في الدراسة حول هذا الدور (3.90)، والانحراف المعياري (0.951)، وبلغت نسبة الموافقة (72.99%). وهذا يشير إلى قيام لجنة المراجعة بدورها في هذا الجانب، والذي يعد من الأدوار المهمة للجنة المراجعة، وهو ما يتوافق مع ما جاء في دليل الحوكمة للقطاع المصرفي (2010)، وما أكدت عليه دراسة حماد (2007)، أن من أهم مهام لجان المراجعة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والحد من أساليب التلاعب المحاسبي هي دعم وظيفة المرجعة الداخلية.

- **السؤال الثالث: "هل تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية في دعم وظيفة المراجعة الخارجية؟** غرض هذا التساؤل هو التعرف على دور لجان المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الخارجية، واحتوت هذه المجموعة على (8) أسئلة، والجدول رقم (5)، يوضح نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (5) دور لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية في دعم وظيفة المراجعة الخارجية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجنة المراجعة بدراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي، والتأكد من أن جميع الأمور التي أثارها تتم معالجتها بشكل سليم .	4.02	0.904	%77.2
2	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من استقلالية المراجع الخارجي وتعزيزها.	3.99	0.904	%75.6
3	تراجع لجنة المراجعة سياسات المصرف في اختيار المراجع الخارجي وتراجع سياستها في تطبيق التناوب.	3.93	0.901	%70.1
4	تقوم لجنة المراجعة بالحد من الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وحمايته من ضغوط الإدارة.	3.76	0.897	%66.9
5	تقوم لجنة المراجعة بتقديم والموافقة على خطة عمل المراجع لخارجي.	3.77	0.936	%66.1
6	تقوم لجنة المراجعة بتقييم مؤهلات وكفاءة أداء المراجع.	3.74	0.928	%65.4
7	تقوم لجنة المراجعة بالموافقة على الخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع الخارجي للمصرف .	3.76	0.921	%63.7
8	تشرف لجنة المراجعة على سير عمل المراجع الخارجي .	3.66	.990	%59.6
المجموع		3.83	0.920	%68.07

يستخلص من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة على الأسئلة الخاصة بدعم المراجع الخارجي، أن هناك نسبة موافقة عالية نسبياً، حيث بلغ المتوسط العام (3.83)، والانحراف المعياري (0.920)، وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما أكدت عليه دراسة ل

سيود، مسعود، (2015) بأن لجان المراجعة تقوم بدورها في زيادة كفاءة وفعالية المراجعين الخارجين في ليبيا، ونسبة الموافقة بلغت (68.07%)، وهو ما يدل على قيام لجان المراجعة بدورها في هذا الجانب.

- **السؤال الرابع: هل تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية بدورها في دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية؟** هدف هذا التساؤل هو التعرف على دور لجان المراجعة في دراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وكان نص هذا التساؤل كما يلي: "**هل تقوم لجان المراجعة فى المصارف التجارية الليبية بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية؟** "وقد تم تخصيص المجموعة الرابعة من الجزاء الثاني لاستمارة الاستبيان حول واحتوت هذه المجموعة على عدد 5 أسئلة، والجدول رقم 6 يوضح نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال:

جدول رقم (6) دور لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تسهم لجنة المراجعة في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية .	4.06	0.850	%82.4
2	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من مدى ملائمة وفعالية وكفاية نظم الرقابة الداخلية.	4.12	0.808	%82.3
3	تقوم لجنة المراجعة بالتشاور مع المراجع الخارجي ومدير المراجعة الداخلية للحصول على رأيهما بخصوص كفاية نظام الرقابة الداخلية .	3.95	0.937	%74.8
4	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة مدى استجابة الإدارة للتصويت التي يقدمها كل من المراجع الداخلي والخارجي بخصوص نظام الرقابة الداخلية.	3.96	0.847	%74.8
5	تراجع لجنة المراجعة التقرير الذي تعده الإدارة التنفيذية والذي يفصح عن مسؤوليتها تجاه تصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية.	3.99	0.886	%74.8
المجموع		4.022	0.880	%77.82

يلاحظ من خلال استعراض إجابات المشاركين في الدراسة على الفقرات الخاصة بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية أن جميع هذه التساؤلات حازت على نسب موافقة، حيث بلغ المتوسط العام (4.022)، وبانحراف معياري (0.880)، وبلغت نسبة الموافقة (77.9%)، وعليه يمكن القول إن لجنة المراجعة تقوم بدورها في دعم وتقييم نظم الرقابة الداخلية خلال المهام والمسؤوليات الموكلة إليها في المصارف التجارية الليبية.

- **السؤال الخامس: تقوم لجان المراجعة لجان بالمصارف التجارية الليبية في دعم وحدة الامتثال ووحدة المعلومات المالية؟** هدف هذا التساؤل هو التعرف على دور لجان المراجعة في دعم وحدة الامتثال، وكان نص هذا التساؤل كما يلي: "**هل تقوم لجان المراجعة دعم وحدة الامتثال ووحدة المعلومات المالية؟** "تم تخصيص المجموعة الخامسة من الجزء الثاني لاستمارة الاستبيان حول دور لجان المراجعة بدعم وحدة الامتثال ووحدة المعلومات المالية "، واحتوت هذه المجمعة على عدد 8 أسئلة، والجدول (7) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال.

جدول رقم (7) دور **لجان المراجعة لجان بالمصارف التجارية الليبية في دعم وحدة الامتثال ووحدة المعلومات المالية**

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة
1	تقوم لجان المراجعة بمراجعة التقارير الدورية الصادرة عن وحدة الامتثال ،والتأكد من أن الإدارة العليا تقوم بمعالجة جميع الملاحظات الواردة في هده التقارير .	4.05	0.722	%82.7
2	تقوم لجان المراجعة بالإشراف ومتابعة خطة عمل وحدة الامتثال والتأكد من مواكبة التطورات الخاصة بالوحدة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.	4.06	0.829	%78
3	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من إحالة الأشخاص المشتبه فيهم إلي وحدة المعلومات الرئيسية بمصرف ليبيا المركزي	4.08	0.851	%76.3
4	تقوم لجان المراجعة بالتأكد من وجود سياسة واضحة وإجراءات عملية بالمصرف لإدارة المخاطر الناجمة عن وحدة الامتثال .	4.00	0.846	%75.6
5	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من قيام وحدة المعلومات المالية بمتابعة عملية التطور في السياسات والإجراءات ضد عمليات غسيل الأموال .	3.99	0.868	%71.7
6	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من التزام وحدة المعلومات المالي بالتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.	3.99	0.933	%70.9
7	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المطبقة كافية لمكافحة غسيل الأموال .	3.40	1.286	%55.1
8	تقوم لجان المراجعة بتقييم مؤهلات وكفاءة أداء موظفي وحدة الامتثال.	3.38	1.195	%48.1
المجموع		3.86	0.941	%69.8

ويستنتج من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة على الأسئلة الخاصة بدعم وحدة الامتثال، أن جميع هذه الأسئلة حازت على نسبة الموافقة، عدا سؤالين كانت نسبتهما متوسطة، المتمثلين في دور لجان المراجعة بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المطبقة كافية لمكافحة غسيل الأموال، ودورها في تقييم مؤهلات وأداء موظفي وحدة الامتثال، حيث بلغ المتوسط العام (3.86)، وبانحراف معياري (0.941) وبلغت نسبة الموافقة (69.8%)، وعليه يمكن القول إن لجان المراجعة تقوم مهام ومسؤوليات فيما يخص وحدة الامتثال.

- **الإجابة على التساؤل الرئيسي للدارسة:**

للإجابة على السؤال الرئيسي للدارسة، وتحقيق هدف البحث، تم صياغة السؤال الرئيسي على النحو التالي: "**هل تقوم لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية بدورها بكفاءة وفاعلية للحد من الفساد المالي؟**" وقد تم صياغة (5) أسئلة فرعية للحصول على إجابة للسؤال الرئيسي للدارسة، وتم تحليل البيانات المتحصل عليها من قائمة الاستبيان باستخدام الإحصاء الوصفي من خلال احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأفراد المشاركين في الدراسة، ويبين الجدول 8 ملخص نتائج إجابات المشاركين عن الأسئلة:

جدول رقم (8) ملخص نتائج تحليل التساؤلات الفرعية

م	التساؤل الفرعي	الإجابة	نسبة الموافقة
1	هل تقوم لجان المراجعة بدراسة نظم الرقابة الداخلية؟	نعم	%77.82
2	هل تقوم لجان المراجعة بدعم وظيفة المراجعة الداخلية؟	نعم	%72.99
3	هل تقوم لجان المراجعة بالإشراف والرقابة على التقارير المالية؟	نعم	%71.71
4	هل تقوم لجان المراجعة بدعم وحدة الامتثال و وحدة المعلومات المالية؟	نعم	%69.80
5	هل تقوم لجان المراجعة بدعم المراجع الخارجي؟	نعم	%68.07
النسبة العامة			%72.07

ومن خلال النتائج المتبينة في الجدول (8) يمكن الاستنتاج بان" **لجان المراجعة تمارس نشاطات تؤدي الى مكافحة الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية**". هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة لبيب (2012)، عبدالحكيم (2012) من أن قيام لجان المراجعة بدورها سيؤدي إلى الحد من الآثار السلبية للممارسات المحاسبة الإبداعية في المصارف التجارية الليبية، وفيما يتعلق قيام لجان المراجعة بمهامها المتعلقة بالإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحص نظم الرقابة الداخلية والتنسيق بين المراجعين ومجلس الإدارة من شأنه الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتتفق ايضا مع دراسة غنيم (2014)، على أن لجان المراجعة كإحدى آليات الحوكمة ودورها في تفعيل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية.

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة: تتمثل أهم النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة والمتعلقة بالهدف الرئيسي للدراسة وهو التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة في الحد من الفساد المالي في المصارف التجارية الليبية، حيث أظهرت أراء المشاركين أن أهم جوانب هذا الدور هي:

- الإشراف والرقابة على التقارير المالية وذلك من خلال مراجعتها للسياسات المحاسبية المطبقة ومدى ملامتها للواقع ومواكبتها للتطورات العالمية، والمشاركة مع الإدارة في اختار هذه السياسات، والتأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها وعدم وجود أي خلل أو تغيير أو عمليات غر قانونية.
- الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية ودعمها وذلك من خلال التوصية بتعين وعزل مدير المراجعة الداخلية، ودعم استقلالية موظفي المراجعة الداخلية والتأكد من عدم وجود أي قيود عليهم عند تنفيذهم لمهامهم، والتأكد على الخطة الموضوعة لعمل موظفي المرجعة الداخلية ومدى كفاية الإجراءات، والتأكد من أن الإدارة تقوم بتنفيذ كل الملاحظات الموجهة لها من المراجع الداخلي، كما تقوم بالتنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية باعتبارها قناة الاتصال بين الإدارة والمراجعة الداخلية والخارجية.
- أن لجان المراجعة بالمصارف التجارية لا تقوم بواجباتها على أكمل وجه في هذا المحور باعتباره المحور الأضعف في نتائج الدراسة، من خلال التوصية بتعين المراجع الخارجي وتقييم مؤهلاته وتحديد أتعابه ودعم استقلاليته وحمايته من تدخل الإدارة التنفيذية، والتأكد من أن الإدارة لا تخفي أي معلومات عن المراجع الخارجي تكون مهمة لأداء عمله.
- أظهرت نتائج هذه الدارسة أن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية تقوم بالمساهمة في تحسين ودعم نظام الرقابة الداخلية من خلال مراجعة وتقييم وتحديد مدى ملائمة وكفاية هذا النظام وذلك بالتشاور مع المراجع الخارجي والداخلي.
- أن لجان المراجعة تقوم بدورها في دعم وحدة الامتثال و وحدة المعلومات المالية فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن دور لجان المراجعة يكون من خلال المتابعة والإشراف على وحدة الامتثال، وتقييم مؤهلات وكفاءة موظفي هذه الوحدة، والتأكد من

وجود سياسة واضحة، وإجراءات عملية بالمصرف لإدارة المخاطر الناجمة عن وحدة الامتثال، والتأكد من أن وحدة الامتثال الفرعية تتابع التطورات الخاصة بالوحدة والتي تصدر عن وحدة الامتثال المركزية بمصرف ليبيا المركزي، كما تقوم لجان المراجعة بمراجعة التقارير الدورية الصادرة عن وحدة الامتثال، والتأكد من معالجة الإدارة العليا للملاحظات والتصويبات الواردة في هذه التقارير، وتقوم لجان المراجعة أيضا بمتابعة وحدة المعلومات المالية وتقييم مؤهلات وكفاءة أداء موظفيها وأن الإجراءات والسياسات المتبعة كافية لمكافحة غسيل الأموال، وأنها تتابع التطورات والتعليمات الصادرة عن الوحدة الرئيسية بمصرف ليبيا المركزي، كما أن دورها هو التأكد من إحالة الأشخاص المشتبه فيهم إلي وحدة المعلومات المالية الرئيسية بمصرف ليبيا المركزي.

توصيات الدراسة: من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة قيام الجهات الأكاديمية والمهنية ومصرف ليبيا المركزي، بإقامة دورات وندوات متخصصة، تتناول كيفية تطوير أداء لجان المراجعة، وكذلك توضيح أثار الفساد المالي على المصارف الليبية.
- ضرورة دعم مهنة المراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية باعتبارها المحور الأقل أهمية بالنسبة لأراء المشاركين.
- أهمية إصدار دليل حوكمة يغطي الحالات الأخرى غير المصارف في ليبيا أما بإصدار أكثر من دليل في القطاعات المختلفة، أو بإصدار دليل عام واحد ومتابعة تطورات دليل الحوكمة الليبي بما تجانس مع التطورات المستمرة في هذا المجال.
- إجراء مزيد من البحوث في نفس المجال وذلك باستخدام مجتمعات ومنهجيات أخرى.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم عبدالسلام، كريم فاضل عباس,(2006), **"حوكمة الشركات ضرورة إستراتجية لمنظمات الألفية الجديدة"**، دراسة تحليله في عدت منظمات صناعية خدمات أتأمين العام,العرى للعلوم الاقتصادية والإدارية ,(المجلد 42) ص162.
2. احمد، زكريا عبد السيد، (2006)، **"مقومات تفعيل لجنة المراجعة في تنسيق العلقة بين آليات الحوكمة في الشركات المساهمة المصرية"**،مجلة الدراسات والبحوث التجارية بجامعة بنها المجلد (26)،العدد (1)، الصفحات 905-947.
3. أحمد، سامح محمد رضا، (2011)، **"دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية"**، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال ،المجلد (7)،العد(1)، الصفحات 43_66.

البشير، عصام، (2011)، **"الفساد المالي وأثره على الفرد والمجتمع"**. متاح على شبكة المعلومات الدولية www.integgrity-way.info

4. تقرير منظمة الشفافية والنزاهة الدولية، **"تقارير منشورة"**، على الموقع:www.Transparency.com
5. الجازوي، البرعصي، صالح أحمد، عبد السلام حسين، (2017)،**"دور الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي"**، المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الفساد، جامعة بنغازي.
6. الحاج، طارق (2008)،**"مظاهر الفساد المالي والإداري"**، مجلة رماح للبحوث والدراسات .
7. الخزرجي، ليلي عاشور، (2011)،**"ظاهرة الفساد الآثار الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والإستراتيجية مكافحته"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادي المجلد (1)،العدد (2).
8. خليل، عبد القادر، (2009)، **"الحوكمة وثباته نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد"**، بحوث اقتصادية عربية، العدد (46) ربيع.
9. دحدوح، حسين احمد، (2008)،**"دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد (24)،العدد(1)،الصفحات 249-283.
10. دراوسي، مسعود، الهادي، محمد ضيف الله، (2012)،**"الفساد المالي والإداري : مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها"**،الملتقي الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خيضر – بسكرة –الجزائر 6-7-/5/2012.
11. الدوغجي، علي سين، وعلي، أسامة عبدالمنعم، (2011)،**"دورة قانون (ساربينز –أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق خارجي"**، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرة بالعرق ، العدد(86)، الصفحات 1-34.
12. ديوان المحاسبة، **"تقرير السنوية لديوان المحاسبة الليبي"**, طرابلس، ليبيا، لسنوات (2012-2017). والاطلاع عليها من خلال الموقع الرسمي لديوان المحاسبة: www..auuddit.gov.ly
13. ديوان المحاسبة، **تقرير السنوي لديوان المحاسبة البيضاء**، لسنة (2016). منشورات ديوان المحاسبة.
14. الرحيلي، عوض بن سلامة ،(2008)،**"لجان المراجعة كأحدي دعائم حوكمة الشركات"**، مجلة الملك عبدالعزيز ،المجلد (22)،العدد(1)،الصفحات ،179_218.
15. زين الدين، بروش، وجابر، دهيمي،(2012)،**"دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري"**، مؤتمر حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر.
16. سامي، مجدي محمد، (2009)،**"دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الإعمال المصرية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،جامعة الإسكندرية ، المجلد (46)، العدد (2)،الصفحات 169-210.
17. سايح، بوزيد، (2012)،**"سبل تعزيز المساءلة والشفافية بمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية"**، مجلة الباحث ،العدد (10).
18. سرايا، محمد السيد، (2007)، **"أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
19. سرير، عبدا لله إدريس عبدالكريم، (2016)،**"دور لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي ، بنغازي ، ليبيا.
20. السقا، السيد أحمد،(2002)،**"إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السودانية"**، مشاكل معاصرة في المراجعة ، طنطا .

21. سليمان، مجمد مصطفى، (2009)، **"دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري"**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى.
22. شريف، عمر، (2012)،**"التدقيق وتحديات الفساد المالي في المؤسسة"**، الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
23. الشمري، عيد بن حامد، (2010)،**"دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية"**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية.
24. الشهري، نورا بنت محمد، (2014)، **"تقرير إقرار الذمة المالية ودوره في مكافحة الفساد وحماية النزاهة في المملكة العربية السعودية"**،رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
25. الشواورة، فيصل محمود، (2021)،**"أهمية لجان المراجعة في البنوك لدعم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودتها"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (46) العدد الثاني.
26. الباروني، أحمد محمود(2021)،**"أهمية لجان المراجعة في البنوك لدعم أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودتها"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (46) العدد الثاني.
27. الهاني، سالم جودة، (2019)،**"دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي في المصارف الإردنية"**، مجلة المجد الاهلية للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد (14) العدد الثاني.
28. الشواورة، فيصل محمود، (2009)،**"دور حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها و وسائلها في مكافحة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25) العدد الثاني.
29. الصبا، محمد سمير، وسليمان، محمد مصطفى، (2004)،**"الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
30. الضمور، عدنان محمد (ب.ت)، **"الفساد المالي والإداري كأحدي محددات العنف في المجتمع ،دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، عمان ،دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع .
الطراونة، إبراهيم أحمد، (2010)،**"دور أجهزة الرقابة والحكومية في الحد من الفساد المالي والإداري،في الأردن جامعة موته متاح علي شبكة** الانترنت : http://.mutah.edu.jo/index.php/faculty tourism/846l-a-archaeology-of-sciences/department
31. عبد الوكيل محمد عبد الوكيل،(2014)،**"ما مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ الحوكمة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية .
32. عبد الونيس، إيمان محمد (2011)، **"مدخل مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في الرقابة على آليات العمل المصرفي"**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة ، مصر.
33. عبدالله، إنتصار حسين علي، (2016)، **"دور لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات بشكل عام ودوره في جودة التقارير المالية**،دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة الرباط الوطني.
34. عطيوة، أحمد عطيه حسن ،(2013)،**"أثر خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح في الوحدة الاقتصادية"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، مصر.
35. علي ،عبدالوهاب ، و شحاتة ، السيد،(2007)، **"مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"**، الإسكندرية ،الدار الجامعية ،صفحة (311).
36. غادر، محمد ياسين (2012)، **"محددات الحوكمة ومعاييرها"** ، لمؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة جامعة الجنان طرابلس لبنان
37. غنيم،محمود رجب يس (2014)، **"دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل دراسة ميدانية من البيئة السعودية"**.
38. الفاخري ،جمعه محمد يوسف ،(2013)،**"تقييم أساليب العمل الرقابي ودراسة العوامل المؤثرة في تطويرها بديوان المحاسبة الليبي"**،مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ،جامعة المرقب .
39. الفرح، عبدالرزاق محمد سعيد داود،(2001)، **"مدى فعالية لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية"**،دراسة ميدانية تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .
40. الفطيسي ،عبدالغني أحمد، (2014)، **"الفساد المالي وأجه القصور في الرقابة على المال العام"** ،المجلة الجامعة –العدد السادس عشر –المجلد الأول –فبراير ،ص 189-.212
41. الفطيسي، عبدا لغني أحمد,(2012) ،**"الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة علي مال العام في ليبيا ، دراسة تحليله لتقارير ديوان المحاسبة"**,مجلة الجامعة العدد (16) المجلد الأول ص 190.
42. قاسم ،أفياء، عبدالكريم ، أحمد ثابت ،(2014)،**"الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنشائية"**،مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد الثامن .

43. القحطاني، سالم سعيد والشمري، عبدالرحمن عبدالله، (1998)، **"اتجاهات الموظفين نحو بعض الظواهر السلبية في أجهزة القطاع العام الإدارية بالمملكة العربية السعودية"**، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث.
44. قطيشات، عادل خليل علي، (2010)، **"مدى توقر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جمعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
45. الكوري ،أسعد جاسم (2015)، **"دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد (واقع ومعوقات)- دراسة ميدانية على شركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"**، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الأعمال ،جامعة الشرق الأوسط عمان ،الأردن .
46. لبيب ، أيمن عبده ، (2012)، **"إطار مقترح تحسين فعالية لجان المراجعة لحد من إدارة الإرباح في التقارير المالية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر .
47. مبارز ،شعبان يوسف(2005)،**"دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح الكامل للتقارير المالي واثر دلك في تدعيم أسواق الأوراق المالية"**،مجلة الدراسات المالية والتجارية ،كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد (1)، الصفحات 511-584.
48. محمد ، سامي راضي ، (2011) ، **"موسوعة المراجعة المتقدمة – مراجعة استقصائية –مراجعة الأداء البيني – مراجعة حوكمة الشركات – جودة المراجعة "** (الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي والنشر والتوزيع)، الصفحة 451 -452.
49. محمد ،أمال محمد (2012)، **"إدارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية"** ، كلية التجارة ببنها ، السنة الثانية والثلاثون ،العدد الأول (المجلد الثاني).
50. مصرف ليبيا المركزي ، (2010) ، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي . موقع مصرف ليبيا: https://cbl.gov.ly

51. المعتاز ، إحسان صالح ، Higson (2002)، مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية ، المؤتمر المحاسبة الأول ، دور مهنة المحاسبة في حماة الاستثمار وتنميتها ، الرياض المملكة العربية السعودية .
52. منظمة الشفافية ،**"مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016"** على مشوقع الالكتروني: www.Transparency.com
53. المهايني، محمد خالد (2008) **"الفساد الإداري والمالي - مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته"**، مجلة رماح العدد للبحوث والدراسات ،(4)،صص8-77.
54. المؤتمر العلمي الدولي (2012)،**"عولمة الادارة في عصر المعرفة"**، جامعة الجنان طرابلس لبنان.
55. نصوري، فيصل أكرم ؛كزرا ،مصطفى حمد (2014)، **"مظاهر الفساد وتداعيات على تفاقم البطالة في العرق"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد (20)،العدد (78).
56. النعامي،علي سليمان، (2014)، **"مجالات مساهمة المراجع الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة بقطاع غزة"** .مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،338-299ص،32أصدار
57. الوافي، هدى عبد الرحمن فرج،(2016)، **"أثر تطبيق الحوكمة على حماية حقوق المساهمين ،دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي"**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة بنغازي.
58. وتوت ، على،(2005)، **"توصيف ظاهرة الفساد"**، مجلة البناء ، العدد(79).
59. الوسيطي، موسى سلامة(2006)، **"تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي -المنيف"**.رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
60. عبدالله علي، والحميد عبدالرحمن إبراهيم، (1998)،**"مهام لجان المراجعة ومعايير اختيارها"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، (11)،الصفحات 37-68.
61. الهاشمي أبوبكر عبدالله لسيود، أحمد سع أحمد مسعود، (2015)،**" دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعين الخارجين في ليبيا**، مجلة جامعة سبها (العلوم البحثية والتطبيقية) المجلد الرابع عشر العدد الأول

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Melo ,Renate Blanc Estevez Bento de ,2015 , ESSAYS ON ANTI-CORRUPTION DISCLOSURE, Ph.D. Thesis, University Do Porto.

2. Transparency International ,(2009), Transparency in Reporting On Anti Corruption (A Report On Corporate Practices , TI , Available from http://www.transparency.org, [Accessed 30-7-2017
3. Transparency International,(2017), Transparency International Corruption Perceptions Index 2016 , TI , Available from http://www.transparency.org, [Accessed 30-7-2017
4. Nureni Wiljayati, Niels Hermes and Holzhaeker, (2016), "Corporate Governance and Comparative Study of Southeast Asia".p259
5. Al-Baidhani, Ahmed Mohsen, (2016), "The Role of Audit Committee in Corporate Governance: Descriptive Study, University Putra Malaysia (UPM).
6. Azza H. Shalaby, Shehab Eltobgey,(2016), "The Role of Control of Corporate Governance Mechanisms in Improving the Quality of Accounting Information and Its Impact on Developing the Performance of the External Auditor in Saudi Arabia" , International Journal of Finance and Accounting 2016, 5(2): 98-119
7. Abdullah, Razimah, (2018), "Audit committees involvement and the effects of quality in the internal audit function on corporate governance", https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/ijau.12124